النهار ٢٤-٧-٢٠١٩

الخطر على المدرسة الرسمية!

ابراهيم حيدر

قبل سنوات أطلق مدير مدرسة رسمية صرخة في لقاء لمناسبة تأهيل مدارس منطقته، فقال إن ٥٨ مدرسة وثانوية كانت تضم قبل عشر سنوات، ٢٥ ألف تلميذ لبناني، بينما اليوم لا يتجاوز عددهم الـ ٧٠٠٠، علماً أن المنطقة التي تحدث عنها المدير تضم أحزمة بؤس وفقر وأحياء معدمة. كشف المدير حينها أن عدد التلامذة السوريين اللاجئين يفوقون أعداد اللبنانيين بأضعاف، وكأنه يبعث برسالة تشير إلى أن اللجوء أعاد الحياة إلى التعليم الرسمي. المفارقة أن تلك المنطقة انتشرت فيها مدارس غير مرخصة وبعضها وهمي عملت على استقطاب تلامذة لبنانيين اكتشف ذووهم لاحقاً أن أسماء أولادهم غير مدرجة على لوائح الإمتحانات، فخسروا على الضفتين. هذا يعني أن عامل الإقبال على المدرسة الرسمية، لا يقتصر على الفقر والحاجة، إنما الثقة بها هي الأساس، والإقتناع أن الدولة تريد تعليماً رسمياً نوعياً تقدمه للبنانيين.

التذكير بصرخة المدير هي للقول بأن المدرسة الرسمية تواجه أخطاراً كبرى، ستظهر أزماتها خلال السنة الدراسية المقبلة. وقد سبق لوزير التربية أكرم شهيب أن رفع الصوت ودق ناقوس الخطر، فأمامنا سنة صعبة ومليئة بالتحديات، وهو ما يطرح الكثير من الأسئلة

عن واقع المدرسة، التي تحتاج الى تقويم وإعادة هيكلة، ولتأكيد ما إذا كان التعليم الرسمي من أولويات الدولة، أو أنه صار في مرتبة خلفية. ولعل تحديد المشكلة أساسي لعبور أزمة التعليم في السنة الجديدة، وفي المقدمة تأمين الكادر التعليمي للمواد، إذ نخسر سنوياً أكثر من ١٢٠٠ معلم ومعلمة يحالون على التقاعد، ما يعني أننا لن نجد خلال السنوات القليلة المقبلة غير المتعاقدين الذين يعانون أيضاً من مشكلات كثيرة.

شخّص وزير التربية المشكلة بأن قرار وقف التوظيف للسنوات الثلاث المقبلة، سيجعل المدرسة الرسمية تعاني نقصاً في المعلمين، علماً أن أعداد المتعاقدين تغلب أعداد اساتذة الملاك، ما يعني أن ليس أمام وزير التربية غير إعادة الهيكلة، بدءاً بدمج المدارس التي لا يتعدى عدد تلامذتها الـ١٠٠ تلميذ والتي تبلغ نسبتها ٢٧،٦% من مجموع مدارس لبنان، ثم ضبط ساعات التعليم ودمج الصفوف، فالإحصاءات في ٢٠١٧ تشير إلى أن معدل التلامذة للمعلم الفعلي الواحد في القطاع الرسمي تدنى إلى تسعة، فيما حصة التعليم الرسمي هي

يتطلب الأمر أيضاً، إلى توفير هيئات إدارية وتعليمية، الإعداد التربوي الأساسي لأكثر من ٩٠% من المعلمين، لرفع مستوى التعليم. وهذا التحدي يواجه وزير التربية اليوم المعني بوضع خريطة طريق لحل الأزمات التربوية ومواجهة تحدياتها الضخمة، أمام ما يحوط القطاع من قضايا متراكمة وحساسة، يدخل ضمنها العامل السياسي والطائفي وينخر بنيتها. وهو قادر على اعادة ترتيب الملفات وتسويتها بطريقة تخدم التعليم، ووضع مقاربة تربوية تعيد الاعتبار للمستوى وتنقذ التعليم الرسمي بخطوات مدروسة وواضحة.